الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد الضمان المبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسسة القروض من أجل إعادة الاعمار الألمانية والمتعلّق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا

(عدد 2024/32)

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

مسار دراسة مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على عقد الضمان المبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسسة القروض من أجل إعادة الاعمار الألمانية والمتعلّق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا (عدد 2024/32)

- تاريخ ورود المشروع: 19 أفريل 2024
- تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 25 أفريل 2024
- جلسة اللجنة: يوم الاثنين 29 أفريل 2024.
- قرار اللجنة: الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد الضمان المبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسسة القروض من أجل إعادة الاعمار الألمانية والمتعلّق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا (عدد 2024/32)

I. التقديم:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية ممثلة في وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ومؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار الألمانية KFW بتاريخ 22 ديسمبر 2023، عقد ضمان القرض الخاص بمشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا (ELMED) بقيمة 35 مليون أورو (35.000.000 أورو) والذي تشرف على تنفيذه الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) عن الجانب التونسي.

وتلتزم حكومة الجمهورية التونسية بموجب هذا العقد بضمان الإيفاء المنتظم بواجب تسديد أقساط القرض المذكور بشكل مستقل وغير قابل للإلغاء وبما لا يتضمن أي استثناء أو اعتراض. وفي صورة عدم قيام الطرف المقترض وهو الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)، بالتسديد تكون حكومة الجمهورية التونسية ملزمة بدفع القسط المتعين في الموعد المتفق عليه وبالعملة المتفق عنها (اليورو).

ويتولى الجانب الضامن للقرض وهو حكومة الجمهورية التونسية، ضمن الآجال المضبوطة وحسب الحاجة تأمين التمويل الإضافي للمشروع. ولا تتطلب التحويرات أو الإضافات المدخلة على عقد القرض موافقة الجانب الضامن إلا متى تعلقت بواجبات الدفع المضمنة بالبند الثاني.

يعلم الطرفان كتابيا بالتنقيحات المدخلة على فصول هذا العقد ويتم اعتماد تاريخ التوصل بها من الطرفين على العناوين المبينة أو المعلم بها بينهما. وفي صورة انتهاء فاعلية فصل من فصول هذا العقد، فإنها لا تؤثر في شيء على باقي فصوله ويمكن تعويضها بمقتضيات تتطابق مع موضوع العقد. مع العلم وأن هذا العقد يخضع للقوانين الجاري بها العمل في جمهورية ألمانيا الفيدرالية. وفي صورة وجود خلاف، فإنه يقع اللجوء إلى محكمة تحكيم للبت فيها بصفة حصرية ونهائية، استنادا إلى قواعد التحكيم المعمول بها في الغرفة الدولية للتجارة ويتم البت في الملف بفرانكفورت باللغة الإنجليزية.

وقد تمّ إبرام عقد القرض، موضوع الضمان، بتاريخ 21 ديسمبر 2023 بناء على محضر جلسة المفاوضات للتعاون من أجل التنمية بين حكومتي الجمهورية التونسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموقع يوم 29 نوفمبر 2023 بتونس.

ويهدف هذا القرض إلى تمويل الجزء الممتد على الأراضي التونسية من خط الربط تحت الماء للضغط العالي والكهرباء المتصل بطول 200 كلم وسعة 600 ميغاوات، وذلك بين الشبكتين الكهربائيتين في كل من تونس وإيطاليا.

ويساهم في تمويل المشروع، إلى جانب مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار الألمانية (KFW)، كل من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD).

وقد تم التنصيص على الجوانب العملية المتعلقة بتنفيذ المشروع وبكيفية صرف مبلغ القرض ضمن الاتفاقية المنفصلة الممضاة بنفس تاريخ إمضاء عقد القرض يوم 21 ديسمبر 2023.

هذا ويتكفل الجانب التونسي، وهو الجهة المستدينة، بكل الضرائب والأداءات العمومية الأخرى، إلى جانب الحقوق الجمركية، وذلك ضمن اعتمادات خارجة على نطاق المبلغ المرصود للقرض الحالي. كما يأخذ على عاتقه كلفة تحويل الاعتمادات المالية وعملية الصرف. ويتولى الجانب المموّل، وهو مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار الألمانية صرف مبلغ المساعدة على مراحل حسب نسبة تقدم المشروع بناء على طلب اعتمادات في الغرض من قبل الجانب المستفيد من القرض وهو الجانب التونسي.

ويقع تسديد القرض، الذي توظف عليه نسبة فائدة سنوية قدرها 2 %، وذلك بمعدل مرتين سنويا بتاريخ 15 ماي و15 نوفمبر انطلاقا من سنة 2034 وإلى حدود سنة 2053 وفق 40 قسطا، وفق جدول السداد المنصوص عليه في عقد القرض المذكور. ويمكن للجانب التونسي التخلي عن تسديد مبالغ الدين غير المستعملة وفق الشروط المنصوص عليها بالفصل الثامن وكذلك يمكن له تسديد القرض كليا أو جزئيا في موعد سابق لأوانه. ولا يتسنى لمؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار الألمانية وقف التمويل إلا في حالات سبع منصوص عليها بالعقد ومن بينها بالخصوص تعليق إحدى المؤسستين المقرضتين الأخريين وهما البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مساهمتهما في الاعتمادات الخاصة بالمشروع.

ويتولى الجانب التونسي إبلاغ مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار الألمانية (KFW) في الإبان ومبادرة منه بأية ظرفية من شأنها أن تؤدي لاستحالة تنفيذ أو استغلال أو استكمال المشروع أو تهدد ذلك بشكل جدي. ويمكن للجهة الممولة وقف التمويل انطلاقا من تاريخ 30 ديسمبر 2029.

II.أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الاثنين 29 أفريل 2024 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون بالاستناد إلى ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب وعقد الضمان.

وفي بداية الجلسة، ذكّر رئيس اللجنة أن مشروع هذا القانون يتعلق بعقد ضمان القرض الخاص بمشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا بقيمة 35 مليون أورو، ويندرج هذا في إطار سلسلة التمويلات اللازمة والتي ستتحصل عليها الشركة التونسية للكهرباء والغاز لإنجاز مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا ELMED على غرار مشروع القانون المتعلق بضمان القرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز والبالغ 247 مليون أورو بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي وافقت عليه الجلسة العامة بتاريخ 30 جانفي 2024.

كما ذكر النواب أن اللجنة عمّقت النظر في مختلف جوانب هذا المشروع الاستثماري من حيث المردود والتمويل من خلال عقد جلسات استماع لكل الأطراف المعنية، وثمنوا تنظيم لجنة المالية والميزانية لليوم الدراسي البرلماني في شأنه، حيث تمّ تشريك كل أعضاء المجلس ليكونوا على بيّنة من هذا المشروع الاستثماري وتمويلاته وكل المعطيات والتفاصيل المتعلقة به ومراحل تنفيذه وتمويله وشروطه والجهات المانحة. هذا، وأكّدت جهة المبادرة على الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا المشروع بحكم أنه سيُساهم على المدى الطويل في ضمان الأمن الطاقي لتونس وتنويع مصادر إنتاج الكهرباء وتطوير الطاقات المتجددة بما يعزز التحوّل الطاقي وإتاحة تصدير الطاقات المتجددة، فضلا عن تعزيز الاندماج الإقليمي الطاقي وسيعود بالنفع على المؤسسات الاقتصادية وكذلك على المواطن من خلال التخفيض في تكلفة استهلاك الكهرباء وسيساهم في توظيف الكفاءات التونسية المختصة وتشغيل أصحاب الشهائد العليا إضافة إلى تمكين الشركات الوطنية من فرص استثمار في مجال الطاقات المتجددة.

III.قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على عقد الضمان

المبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسسة القروض من أجل إعادة الاعمار الألمانية والمتعلق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا

(عدد 2024/32)

فصل وحيد:

تتمّ الموافقة على عقد الضمان الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسسة القروض من أجل إعادة الاعمار الألمانية والمتعلق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره 35 مليون (35.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا.